مُسْنَدُ أبي يَعْلَى المَوْصِلي

لِلإمَام الهُمَام شَيخ الإسْلَام أبي يَعْلَى أحْمَد بن عَلي بن المثنى المَوصِلي
(٢١٠ - ٣٠٧ هـ)
رَحِمَهُ الله

تحقيق وتعليق

ارشاد الحق الأثري
إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد

المجلد الأول

دار القبلة للثقافة الإسلامية
جدة

مؤسسة علوم القرآن
بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم


مسند أبي يعلى الموصلي

الطبعة الأولى

١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

دَار القبلة للثقافة الاسلاميّة

المملكة العربية السعوديّة ص ب ١٠٩٣٢ جدة ٢١٤٤٣

هاتف ٦٦٥٩٩٥١ - ٦٦٥٢٤٠٦ فاكس ٦٦٥٩٤٧٦

مؤسسة علوم القرآن

سوريا - دمشق شارع مسلم البارودي بناء خولي وصلاحي ص ب ٤٦٢٠

ت - ٢٢٤٩٩٠ بيروت - ص ب - ١٣/٥٢٨١

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد القائل: «نَضَّر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفِظَه حتى يبلِّغَه غيرَه، فَرُبَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيه».

وبعد: فإن الله عَزَّ وجلَّ ذكر في كتابه العظيم مِنَّتَيْنِ على خلقه عامة، أولاهما: منَّتُهُ عليهم أنْ هداهم للإيمان، ثانيتهما: منَّتُهُ عليهم ببعثة محمد صلى الله عليه وسلم إليهم.

قال الله تعالى: ﴿يمنُّون عليك أَنْ أَسْلَموا. قل: لا تمنُّوا عليَّ إسلامَكُمْ بلِ اللّهُ يَمُنُّ عليكمْ أنْ هداكم للإيمان، إن كنتم صادقين﴾.

وقال الله تعالى: ﴿لقد مَنَّ الله علي المؤمنين إذْ بَعَثَ فيهم رَسولاً من أنفسهم يَتْلُوا عليهم آياتِه ويُزكِّيهم، ويُعَلِّمُهُمُ الكتابَ والحكمةَ، وإن كانوا من قَبْلُ لفي ضلالٍ مبين﴾. فكما أنه أمتنَّ علي عباده بالنعمة العظيمة الأولى، امتنَّ عليهم بالنعمة العظيمة الثانية. والمنَّة: هي النعمة الثقيلة، كما قال الراغب في «مفرداته».

وقد ذكر الله تعالى في الآية الثانية وظائفَ رسوله عليه الصلاة والسلام، وثالثتهما: ﴿يعلِّمهمُ الكتابَ والحكمةَ﴾ واتَّفقَ الأئمة من لَدُنِ

الإمامِ الشافعيِّ (١٥٠ ـ ٢٠٤) في كتابه «الرسالة» والإمام محمد بن نصر المَرْوَزي (٢٠٢ ـ ٢٩٤) في كتابه «السنة» فَمَنْ بعدهما من العلماء على مختلفِ طبقاتهم واختصاصاتهم: أن الحكمةَ في الآية المذكورة ومثيلاتها هي السنة النبوية.

ويكون معنى الآية: أن النبي صلى الله عليه وسلم بُعِث ليتلَو على الناسِ آياتِ الله، وليزكِّيَهم في عقائدهم وعباداتهم وأخلاقهم ومعاملاتهم، وليعلِّمَهم القرآنَ الكريمَ والسنة المطهرة. فالسنةُ: مقرونةٌ بالكتاب تعلُّماً وتعليماً.

فهذه الآية كالآية الأخرى في بيان مكانة السنة من الكتاب، وهي قول الله عز وجل: ﴿وأنزَلْنا إليكَ الذِّكْر لِتُبَيِّنَ للناس ما نُزِّل إليهم﴾. فمهمةُ السنةِ البيانُ للكتاب الكريم، ولا تصحُّ التفرقة ـ من حيثُ لزومُ العمل ـ بين المبيِّن ـ وهو السنة ـ وبين المبيَّن ـ وهو الكتاب الكريم ـ، فكلاهما واجبٌ العملُ به، وإنَّ عدمَ العمل بالسنة عدمٌ للعمل بالكتاب وتعطيلٌ له.

وقد روى أبو داود وابن ماجه، والترمذي ـ وحسَّنه وهذا لفظه ـ عن المِقْدام بن مَعْدِي كَرِب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه قال: «ألا هل عَسَى رجلٌ يَبْلُغه الحديثُ عني وهو متكىءٌ على أرِيكته فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللْناه، وما وجدنا فيه حراماً حرَّمْناه!! وإن ما حرَّم رسولُ الله كما حرَّم الله» فما جاء محرَّماً بالسنة المطهرة، فكأنه جاء محرَّماً في القرآن. ولا ريبَ أن التحليل كالتحريم، فما أَحَلَّته السنة فكأن القرآن جاء بحِلِّه.

ولفظُ أبي داود في أوَّله: «ألَا إني أُوتيتُ الكتابَ ومثلَه معه....». فالسنة مِثْل الكتاب، وقد أبان الإمامُ الخطابيُّ في «شرحه» ـ الموضع السابق ـ أن المثليَّةَ بينهما من وجهين: من حيثُ إنهما وحي ـ لا في كيفية الإيحاء ـ ومن حيثُ وجوبُ العمل بهما دون تفرقة. وإن التفرقة بينهما من وجوهٍ أخرى لا تُعكِّر على المراد.

ولَما كانت السنة بهذه المثابة، ولِما لها من أثرٍ في المسلمين: عقيدة، وعبادة، وسلوكاً، ونظاماً... فإن واجب السنة عليهم أن يَسْعَوْا في دراستها وإشاعتها، وفي اتباعها والتخلُّق بها...

كما أن واجبَ علماء الإسلام خدمتُها وتحقيقُها بأمانة وصدق، والبذلُ في سبيل ذلك بكل ما أُوْتُوا، وتقريبُها للناس على خير وجه، وباستخدام أحدث الوسائل التي تَوصَّل إليها العلم الحديث.

وكثرةُ كتبِ السنة تَخْرجُ عن العدِّ والحصر، وقد تعدَّدت السُّبُل التي سلكها علماؤنا رضي الله عنهم في تصنيف السنة، ولكلٍّ مسلكٍ مزيَّتُهُ وخاصيته، غير أن للكتب المتقدِّمة مزيّةَ الأصل، ولغيرها مزيَّة الفرع، ولا يخفى ما للأصل على الفرع من درجة.

وقد حُقق من كتب السنة ما حُقق، وبقي الكثير منها يحتاج إلى تحقيق وتقريب، ومنها ما يحتاج إلى إعادة نظر وتقويم.

ومن الأصول التي تنتظرُ التحقيق والإشاعة: «مسند أبي يعلى الموصلي» المتوفَّى سنة ٣٠٧ هـ عن سبع وتسعين سنة، رحمه الله تعالى. وكانت «دار القبلة للثقافة الإسلامية» قد عَزَمتْ على نشره كاملاً دفعةً واحدةً منذ سنتين، فلم يقدَّر لها ما أرادته إلا الآن، ولله الحمد على توفيقه.

و«مسند أبي يعلى» هذا أصلٌ من أصول كتب السنة القديمة، فقد شارك مؤلِّفه أصحابَ الكتب الستة - البخاريَّ ومسلماً.... - في كثير من شيوخهم، فهو قد أدرك الرَّعيل الأول من رجال الحديث والرواية في النصف الأول من القرن الثالث، وكانت السنَّة، آنذاك على قَدَم وساق.

ولأبي يعلى مسندان: كبير وصغير.

فالكبير: لم يتيسَّر العثور عليه حتى الآن، وإن كان الأمل به قوياً، وهو الذي اعتمده الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» فاستخرج منه زياداته على الكتب الستة. وهو الذي قال فيه الحافظ أبو القاسم التيمي:

«قرأت المسانيد ـ كمسند العَدَني، ومسند أحمد بن مَنِيع ـ وهي كالأنهار، ومسند أبي يعلى كالبحر، يكون مجتمع الأنهار». ولا يُتصوَّر أن يكون هذا التصوير الكبير لسعة مسند أبي يعلى إلا لمسنده الكبير، أما المسند الصغير فهو بين يديك واضح لك أنه ليس بهذه المثابة.

وأما قول الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٤ : ١٧٨ عقبَ كلمة التيمي: «صَدَق، ولا سيما «مسنده» الذي عند أهل اصبهان. .»: فهذا من باب التلطُّف منه في إخراج المسند الصغير من دائرة الثناء.

وأما المسند الصغير: ـ الذي بين يديك الآن ـ فهو الذي اعتمده من قبل الحافظ الهيثمي في «المقصِد العليِّ» ثم في «مجمع الزوائد» حين استخرج منه زوائده على الكتب الستة.

ومن المفيد في دراسة هذا المسند: أنه رواية عن أبي يعلى ـ والراوي هو أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحِيريُّ ـ صرَّح بتاريخ سماعه له من أبي يعلى، كما تجد ذلك في مواضع من «السمند» أولُها في مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: «حدثنا أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى سنة ست وثلاثمائة» وكان عُمر الحيري آنذاك ثلاثاً وعشرين سنةً قويَّ الشباب والمَلَكة المؤهِّلة لتحمُّله «المسند».

هذا، وقد قام بخدمة هذه الطبعة الأستاذ الشيخ إرشاد الحق الأَثَري من أهل الحديث في باكستان، وكان قد صَدَر له قبل سنوات تحقيق «العلل المتناهية» لابن الجوزي رحمه الله، في مجلدين. وقد سدَّ ثغرة في «المسند» هي أن ليست فيه أحاديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، فجمعها فبلغت ٤٩ حديثاً، فكان عملُه مميَّزاً، إلى جانب إيجازه في التخريج.

وقد عُرِض هذا العمل ـ مُعَدّاً للطبع ـ على مكتب «دار القبلة» فرأى القائمون عدم صلاحيته للنشر كما هو، وأن لا بدَّ من إعادة إخراجه إخراجاً فنياً يتلاءم مع عالم المطبوعات في العالم العربي، فقرَّروا إعادة صفِّه من جديد، وعَرْضه على مكتب التحقيق التابع للدار، وكان من عمل مكتب

التحقيق فيه ما يلي:

١ ـ الاعتناء بضبط نصِّ الكتاب ضبطاً متوسطاً، ذلك لأن كثرةً من قراء الكتاب الإسلامي اليوم هو من غير ذوي الاختصاص الشرعي عامة، والاختصاص في علم الحديث خاصة، فكان لا بدَّ من إسعافهم بضبط النصِّ ضبطاً يجنِّبهم اللحنَ في القراءة، والخطأ في الفهم، والوقوعَ في الحرام، لأن اللحن في قراءة حديث النبي صلى الله عليه وسلم مؤاخذٌ عليه صاحبهُ، كما هو معلوم.

٢ ـ الاهتمام بعلامات الضبط والترقيم: ، ؛ . : « » ـ ـ ونحوها، فإن لها أهميةً كبرى في استيعاب القارىء للمعنى من أول مرة، ولا حاجةَ به إلى إعادة القراءة مرة أو مرتين أو أكثر ليفهمَه، وإن هذه العلاماتِ لجديرةٌ أن تسمَّى: علامات التفهيم إنِ استخدمتْ استخداماً سليماً وتفطَّن لها القارىء.

وقد حَرَصْنا على وضعها في السند والمتن، وفي التعليق.

وإن خدمتنا لهذين الجانبين ـ الضبط والترقيم ـ تقوم بخدمة القارىء في فهم النصِّ خدمةً كاملة لو أن محقِّق الكتاب اعتنى بشرح غريب كلماته! ولم يكن في وُسْعنا ووقتنا أن نَستدرك عليه هذا الجانب ـ مع أهميته ـ.

٣ ـ وكان من عملنا أيضاً أننا حين قراءة الكتاب عَرَضَ لنا وَقَفاتٌ في فهم بعض الكلمات، إذ نراها غير واضحة بذاتها، أو غير متلائمة في موقعها، فكنا نرجع إلى صورة عندنا عن مخطوطة الفاتح ـ التي أشار المحقق إليها في مقدمته، وأنه لم يصل إليها ـ ونُثْبت الصواب، وقد ننبِّه عليه، وقد نغضي عنه.

٤ ـ ولم نتدخَّل في أمر علمي في التعليق إلا عند الضرورة، وأشرنا إلى ما أضفناه بوضعه بين حاصرتين [ ].

مثال ذلك: أن المعلِّق قال عن محمد بن الحسن بن أبي الحسن

المدني المذكور في أسانيد الأحاديث ١٣٥٤ ـ ١٣٦٠: «مستور» ظناً منه أنه: البرَّاد المدني، المترجَم في «التقريب» برقم ٥٨١٤، مع أنه محمد بن الحسن بن زَبالة، المترجَم في «التقريب» برقم ٥٨١٥، وقال فيه: «كذبوه». راجع ترجمته عند المزي ٣/ ١١٨٧ من مصوَّرة دار المأمون للتراث.

ومثال آخر في طبعتنا هذه: هو ما علَّقناه على محاولة المعلِّق عند حديث رقم ١٦٠٩ تضعيفَ الإمامِ أبي حنيفة رضي الله عنه، فقال فيه ما يعبِّر عن رأيه، وقلنا فيه ما نعبِّر به عن رأينا ورأي كثرة من علماء الأمة.

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أن هذه الطبعة أردنا أن نقدِّم بها «مسند أبي يعلى» إلى القراء، توطئةً لتقديمنا لهم «المسند الكبير» إن شاء الله، محقَّقاً بأجود ما يمكن، مُفْرَداً على حِدَة، وضمن مشروعنا الكبير «الديوان الجامع للسنة النبوية»، بعون الله وتيسيره.

ونسأل الله تعالى أن يمنَّ علينا بالتوفيق لمرضاته وخدمة دينه، إنه أكرم الأكرمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

١٤٠٨/٩/١٩

مكتب تحقيق التراث
لدار القبلة للثقافة الإسلامية